علاقة التغيرات السعرية الكلية بالميزان التجاري العراقي للمدة 2005 – 2016

ربيع خلف صالح
كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة جيهان–اربيل
rabeea.khalaf@cihanuniversity.edu.iq

قصي حميد السلامي
كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة جيهان–اربيل
qusay.hameed@cihanuniversity.edu.iq

المستخلص

استهدفت الدراسة الحالية تحليل العلاقة (احصائيا) بين المتغيرات السعرية الكلية (سعر الصرف– التضخم– سعر الفائدة) وبين الميزان التجاري العراقي للمدة 2005–2016 باستخدام بيانات البنك المركزي ووزارة التخطيط.. وتكمن اهمية البحث لتشخيص مدى فاعلية الاقتصاد العراقي. حيث يتم ادارة الاقتصادات الفاعلة بصورة غير مباشرة لكون عناصرها فاعلة ولها القدرة المناسبة في التفاعل مع بعضها لتحقيق اهداف تنموية مرغوبة. بينما تنطوي الاقتصادات غير الفاعلة على عناصر خاملة لاتتفاعل مع بعضها الامر الذي يتطلب ادارة تلك الاقتصادات ادارة مباشرة. وقد اشتهر الاقتصاد العراقي بحاجته لادارة مباشرة مما اثارمشكلة البحث حول مدى خمول ادوات السيطرة غير المباشرة (كالاسعار الكلية) ومدى مساهمتها في تحديد التنافسية (محليا ودوليا). وبالاعتماد على المنهجين الأستقرائي والأستنباطي لتلازمهما في هذا النوع من الدراسات، وعلى البيانات المتاحة, فقد خلصت الدراسة الى انفصام العلاقة بين الاسعار الكلية من ناحية وبينها وبين ميزان المدفوعات من ناحية اخرى. كما قدمت بعض التوصيات بهذا الخصوص.

الكلمات المرشدة: سعر الصرف، التضخم، سعر الفائدة، الميزان التجاري.

Abstract

The current study aimed to analyze the relationship between the Macro Prices variables (Exchange Rate, Inflation, Interest Rate) and the Iraqi Trade Balance for the period 2005-2016 using the data of the Central Bank and the Ministry of Planning.

The importance of research to diagnose the effectiveness of the Iraqi economy, the effective economies are managed indirectly because their elements are effective and have the appropriate capacity to interact with each other to achieve desired development goals. While inefficient economies involve passive elements that do not interact with

تأريخ استلام البحث: 2017/10/17 تأريخ قبول البحث: 2018/1/18
http://dx.doi.org/10.24086/cuesj.v2n1a1

each other, requiring direct management of those economies. The Iraqi economy is famous as direct management need, which has raised the problem of research on the extent of the inertia of indirect control instruments (such as macro prices) and their contribution to determining competitiveness (locally and internationally). Based on the Inductive and deductive methods to accompany them in this type of studies, and the available data the study concluded that the relationship between macro prices on the one hand and the balance of payments on the other is split. Some recommendations were also made.

Keywords: Exchange Rate, Inflation, Interest Rate, Trade Balance.

المقدمة

تعتبر التغيرات السعرية الكلية أوجه مختلفة لعملة واحدة, وذلك لشدة التأثير ما بين تلك المتغيرات وبعضها، فسعر الصرف أنما هو وليد ونتاج للتضخم وسعر الفائدة بطريقة معينة، وفي ذات الحال لا يمكن النظر إلى التضخم بمعزل عن معدل الفائدة ومستوياتهِ المختلفة وسعر الصرف، بل أن سعر الفائدة بذاته ماهو إلا صياغة نقدية في أطار سياسة متوافقة مع مستوى التضخم وسعر الصرف المرغوب رغم الأصرار النظري على أن سعر الفائدة مرتبط بمستوى الدخل كنتاج لشقيه السلعي والنقدي، ولا عجب أن نرى مسؤولية تلك المتغيرات مناطة بالبنك المركزي سواء تمت أدارتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أختلاف درجة تمسك وتحلل السياسة النقدية من النظام الاقتصادي المعتمد.

ومعلوم أن تلك الأسعار هي في حقيقتها عبارة عن معلمات حقيقية لأي أقتصاد متقدماً كان أو نامياً لما لها من أهمية سوقية (ستراتيجية) توثر على كامل الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية وأحياناً السياسية، ولعل الميزان التجاري هو المكون الأكثر حساسية بهذه المتغيرات كونه واهنا أمامها من ناحية وكونه يعبر عن الموقف الحقيقي للاقتصاد المحلي أمام العالم الخارجي واقتصاداتهِ المختلفة نوعاً وصلابة وتنظيماً.

أن هذه الدراسة ستقدم محأولة للوقوف على أثر المتغيرات السعرية الكلية في سلوك وردود أفعال الصادرات والاستيرادات وبالتالي الميزان التجاري العراقي للمدة من 2005 إلى 2016 وقياس ذلك الأثر فضلاً عن الكشف عن درجة التأثير المتبادل بين تلك المتغيرات بغية الوقوف على امكانية ادارة تلك المتغيرات والسيطرة عليها ومن ثم أستغلالها نحو ميزان تجاري لصالح الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات السعرية الكلية لمعرفة ارتباطها بالميزان التجاري العراقي خلال المدة الممتدة من 2005 – 2016، للوقوف على مدى التأثير المتبادل بينها من ناحية وبينها وبين الميزان التجاري من ناحية أخرى.

مشكلة الدراسة

طبع العراق ومنذ عقود باقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط الخام في تصريف أموره (وحروبه) وبالتالي فهو اقتصاد مسيطر عليه بصورة مباشرة من خلال النفط والحكومة، فلا حاجة لأدوات الادارة والسيطرة غير المباشرة كسعر الصرف والفائدة والمستوى العام للأسعار. فما هو الدور الذي تلعبه هذه المتغيرات في ادارة الاقتصاد العراقي؟ وهل لها أثر حاكم في تحديد التنافسية (محلياً ودولياً)؟ وما هو تأثيرها على حركة التجارة الخارجية؟

فرضية الدراسة

أن الأسعار الكلية في العراق غير ذات تأثير واضح على الميزان التجاري.

المنهجية البحثية والبيانات

تم الاعتماد على المنهجين الأستقرائي والأستنباطي لتلازمهما في هذا النوع من الدراسات، وبالاعتماد على البنك المركزي ووزارة التخطيط كمصادر للبيانات، وعند جمع البيانات ظهرت مشكلة اختلاف سنة الأساس, فقد كان جزء من السلسلة بأساس 2007 في حين الجزء القديم منها كان بأساس 1993, ولم تواجه الباحث ظرورة لتغيير سنة الأساس وذلك للتقارب الشديد بين أسعار السنتين سيما وأن معدل التضخم السنوي لسنة 2007 بأساس 1993 كان قريب جداً من الصفر, فلا غضاضة في اعتماد سنة 1993 كأساس بديلاً عن سنة 2007 وبالعكس، كما تم اعتماد الرموز الأتية للدلالة على المتغيرات المؤشرة أزاءها:

الرمز	المتغير	وصف المتغير
EXCH	سعر الصرف	السعر السوقي للدولار الاميركي بالدينار العراقي
INF	معدل التضخم	معدل التضخم السنوي بأساس 1993 أو 2007
INT	معدل الفائدة	سعر السياسة المعتمد من قبل البنك المركزي
IM	الواردات	الواردات السلعية والخدمية
EXP	الصادرات	الصادرات السلعية والخدمية
TB	حالة الميزن التجاري	الفائض والعجز في الميزان (الفرق بين الاستيرادات والواردات)

المبحث الأول: علاقة الميزان التجاري بالأسعار الكلية

يحضى الميزان التجاري بأهمية بالغة كونه يعد بياناً إحصائياً يسجل إجمالي القيمة النقدية لتدفقات السلع – والخدمات التي تتم خلال فترة معينة بين المقيمين في بلد ما وبقية العالم، ويتم التمييز بين الصادرات من جهة والواردات من جهة أخرى، ويقصد بالصادرات قيمة السلع التي أنتجت داخل البلد وبيعت لمقيمين في الخارج، أما الواردات فهي قيمة السلع التي استُقْدِمَت من خارج البلد.

يحسب الميزان التجاري عبر طرح الواردات من الصادرات، فإذا كان الناتج موجباً (الصادرات تفوق الواردات) نقول إن الميزان التجاري يشهد فائضاً، أما إذا كان الناتج سالباً (الصادرات أقل من الواردات) فيقال حينئذ إن الميزان التجاري فيه عجز، ويكون الميزان التجاري في حالة توازن إذا كان الناتج صفرياً (الصادرات تغطي الواردات).

يعد الفائض التجاري عادة مؤشراً على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحياناً غير كاف لإصدار حكم بهذا الشأن، خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصادات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقة، وفي كل الاحوال فإن قدرة هذا الميزان في التعبير عن صحة وسلامة الاقتصاد الوطني أنما هي مرتبطة بصحة وسلامة العوامل المؤثرة به (كالمستوى العام للأسعار) المعبر الأساسي عن التضخم[1] وسعر الصرف وسعر الفائدة.

المطلب الأول: التضخم وحالة الميزان التجاري

يعرف التضخم بأنه حالة مستمرة من أرتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، وقد يكون ناجماً عن قوة سحب الطلب أو قوة دفع التكاليف أو كلاهما، ويؤثر التضخم في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية كالأثر على عدالة توزيع الدخل ومستويات الدخل الحقيقي ومشاريع التنمية الاقتصادية فضلاً عن الأثار الاجتماعية السلبية الاخرى[2].

أثر التضخم على الميزان التجاري

يؤدي أرتفاع اسعار السلع المنتجة محلياً في بلد ما إلى انخفاض القدرة التنافسية لهذه السلع في الأسواق العالمية في حالة بقاء سعر الصرف دون تغيير مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات نظراً للتفوق التنافسي السعري للسلع الأجنبية على السلع المحلية، مما يؤدي بالتالي إلى خلق خلل في الميزان التجاري

[1] خلف، فليح حسن (2007) "الاقتصاد الكلي"، دار جدار للكتاب، ط1، عمان.

[2] سعد الدين، نزار و قطف، أبراهيم (2006) "الاقتصاد الكلي– مباديء وتطبيقات"، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

بأعتباره الفرق بين الصادرات والواردات لذلك البلد، وبما يؤدي إلى مزيد من الاعتماد على الخارج وانخفاض الانتاج المحلي وتعطيل جزء من الطاقات الانتاجية المتاحة بضمنها قوة العمل وضهور البطالة بأعتبارها أفة أجتماعية أكثر خطراً على المجتمع من التضخم ذاته، بالمقابل فأن حالة الأسعار في الخارج تؤثر أيضاً على حالة الميزان التجاري ولكن بطريقة معاكسة، فأذا كان أرتفاع الأسعار الداخلية يضعف القدرة التنافسية المحلية فإن أرتفاع الأسعار الخارجية يعزز تلك القدرة، على وفق نموذج التأثير المتبادل الأتي[3]:

$M(Y, P_m) = X^*(P_m{}^*)$ شرط توازن سوق الواردات المحلي

$X(P_x) = M^*(Y^*, P_m{}^*)$ شرط توازن سوق الصادرات المحلي

$P_m = P_m{}^* q$ أسعار الواردات مقومة حسب سعر الصرف

$P_x = P_x{}^* q$ أسعار الصادرات مقومة حسب سعر الصرف

$B = P_x . X - P_m \ . M$ حالة الميزان التجاري المحلي

بحيث أن:

M : الواردات المطلوبة وطنياً.

X : الصادرات الوطنية المعروضة.

X* : الصادرات الأجنبية المعروضة.

M* : الواردات الأجنبية.

P_m : أسعار الواردات.

P_x : أسعار الصادرات الوطنية.

P_m* : أسعار الصادرات الأجنبية.

P_x* : أسعار السلع المستوردة في الخارج.

Y : مستوى الدخل المحلي.

Y* : مستوى الدخل الأجنبي.

q : سعر الصرف الحقيقي.

B : ميزان المدفوعات المحلي.

[3] Rubio, O.B., Berke, B. and Esteve, V. (2016) The Effects of Competitiveness on Trade Balance: The Case of Southern Europe. Economics 10(2016-30), 1-26.

أثر التضخم على معدل الفائدة

يؤثر أرتفاع الأسعار المتأصل على رغبات المتعاملين في مختلف الاسواق فضلاً عن التأثير على توقعاتهم وبالتالي خططهم وقراراتهم، ففي السوق المالي تنخفض رغبة المقرضين الممولين على الاقراض مما ينعكس سلباً على الأموال المعدة للاقراض، في حين تزداد شهية المقترضين للاقتراض معتمدين على التضخم في تمويل كلفة الاقتراض دونما أي عناء ومخاطرة مما يعني أرتفاع الأموال المطلوبة للاقتراض كما في شكل رقم (1) الأتي:

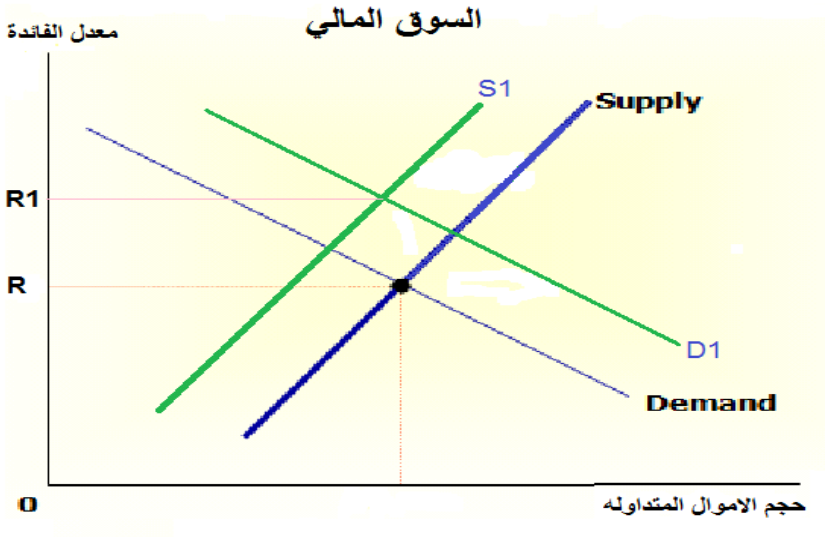

شكل رقم (1): أثر التضخم على معدل الفائدة

Source: Gregory N. Mankiw, Principles of Economics (Fifth edition) (Mason, Ohio: Thompson South-Western, 2008).

يُلاحظ أنكفاء عرض الأموال المتدأولة للخلف متراجعاً إلى S1 بسبب التضخم الذي يجعل عوائد الاقراض غير كفوءة وربما سالبة، في حين أندفع الطلب إلى اليمين نحو D1 متشجعاً بنفس التضخم كون التغير في المعدل العام للأسعار سيغطي كلفة القروض أما كلها أو جزءاً منها لاسيما في حالات التضخم المفرط التي غالباً ما تغطي أكثر من كلفة القرض بحيث تكون عملية الاقتراض مربحة بذاتها.

المطلب الثاني: آثار سعر الصرف على الميزان التجاري

لقد بات من المعلوم الشائع بين الأوساط الاقتصادية أن تخفيض قيمة العملة المحلية أنما يؤدي إلى أرتفاع أسعار الواردات وأرتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي أرتفاع التكاليف المؤدي إلى أرتفاع الأسعار. فضلاً عن اذكاء

التوقعات بأرتفاع الأسعار مما يزيد من احتمالات الفزع الاستهلاكي المؤدي حتماً إلى الأرتفاع الفعلي للأسعار، وربما يكون التخفيض قليل الأهمية عندما يكون الاعتماد على الواردات كبيراً لاسيما أذا كانت تلك الواردات ذات طبيعة استهلاكية، كون أثر التخفيض يتم أمتصاصه عبر الحجم الهائل للواردات، ويحدث العكس عند رفع قيمة العملة حيث تتجه الأسعار نحو الانخفاض.

أن التغيرات السعرية الكلية في الداخل والناجمة عن التغيرات في قيمة العملة المحلية تترك أثارها المباشرة على القدرة التنافسية للسلع المحلية في السوق العالمي بنفس الطريقة التي وردت سابقاً في فقرة (التضخم والميزان).

تتسم الاقتصادات التي حباها العقل البشري المنظم مرونات سعرية وانتاجية مناسبة بآلية تصحيح ذاتية للتوازن تفتقر إليها معظم الاقتصادات العشوائية والمختله هيكلياً إلى الحد الذي فقدت عنده مروناتها وبذلك تعطلت لديها آليات التصحيح الذاتي (أن كانت موجودة أصلاً)، وتعتمد تلك الآلية على التغيرات السعرية ذاتها لتحقيق التصحيح التلقائي للميزان التجاري دونما حاجة لأي نوع من التدخل وحسب شكل رقم (2) الآتي:

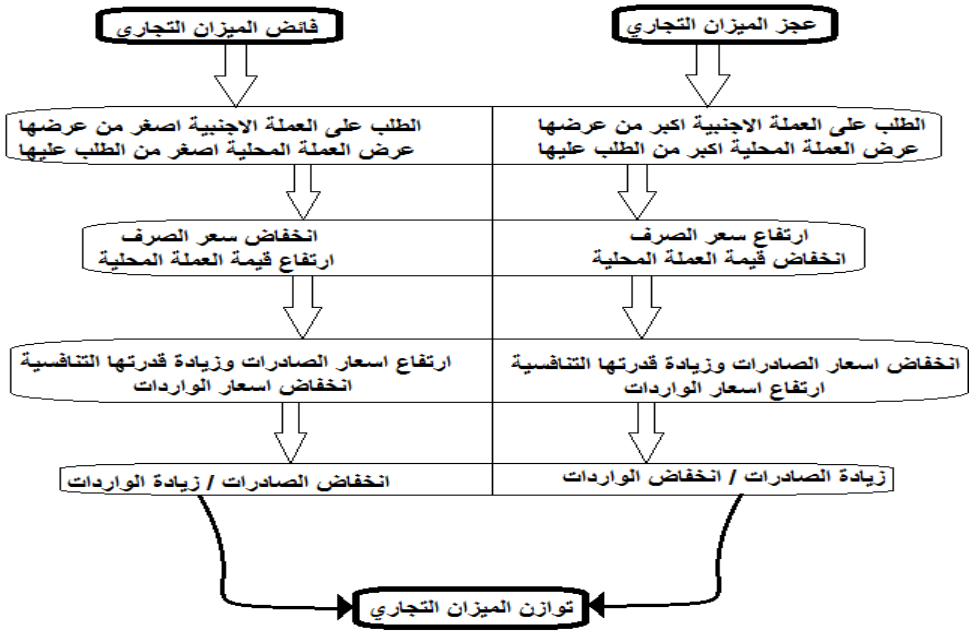

شكل رقم (2): آلية توازن الميزان التجاري على وفق المرونات

المصدر: محمد سيد عابد – التجارة الدولية – مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية مصر، 1999

يُلاحظ من الشكل التفاعل المتبادل بين المتغيرات الحقيقية في التأثير على الظواهر النقدية (وأبرزها سعر الصرف وقيمة العملة المحلية) وذلك تاسيساً على الفرض الأصيل الخاص بالمرونات، إذ أن فقدان تلك المرونات

يؤدي إلى انفصام العلاقة الطبيعية بين المتغيرات الكلية، حيث نجد مثلاً أن عرض النقد في بعض الاقتصادات هو المؤثر الوحيد في سعر الصرف كما افادت الاستدلالات التحليلية الاحصائية وبمعنوية عالية جداً.[4]

لا ينبغي للعوامل النقدية أن تلعب الدور الوحيد في التأثير على سعر الصرف بل ينبغي للعوامل الحقيقية أن تمارس دورهاً في تحديد سعر الصرف، والا فإن ذلك يعد دلالة على ضعف وهشاشة الاليات الاقتصادية وتشوه الهيكل الاقتصادي ذاته، فبالإضافة لكمية النقود كظاهرة نقدية فان أسعار الفائدة تؤثر نظرياً على سعر الصرف فضلاً عن تاثير التضخم في شقه الحقيقي سواء كان متاثراً بالطلب أو بالعرض أو كلاهما.

فأرتفاع سعر الفائدة يعمل على تشجيع عرض الأموال المعدة للاقراض وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية بما يؤدي لأرتفاع قيمتها والذي هو الشكل المقابل لانخفاض سعر الصرف.

أما من ناحية التضخم فأنه، وطبقاً لمفهوم جوستاف كاسل في نظرية تعادل القوة الشرائية فان قيمة العملة المحلية تميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها المستوى العام للأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في اقتصاد ما مع ثبات الأسعار في بقية الاقتصادات فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل وتعمل الموازنة السلعية على أعادة التوازن عند أختلاله.[5]

كما أن تخيض قيمة العملة المحلية يعني بالمقابل أرتفاع سعر الصرف وهو يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية نتيجة أرتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، أن شدة وسرعة انعكاس الأثر بين المتغيرين تختلف من اقتصاد إلى آخر بحسب عوامل عدة، إلا أنها حاصله لا محاله في جميع الأحوال.[6]

كما يؤثر أرتفاع سعر الصرف على المتغيرات الكلية بحسب أستجابة الأجور الأسمية والأسعار لهذا التغيير، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الأسمية كنتيجة لتخفيض العملة المحلية كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، ومع أرتفاع درجة ربط أثر الأجور مع المستوى العام للأسعار (على فرض وجود اقتصاد يميل للانفتاح) سيكون أثر تغير سعر الصرف الأسمي على الأجور الحقيقية وعلى الناتج قليلاً، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.[7]

---

[4] شندي، أديب قاسم (2006) "سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.

[5] صالح، ربيع خلف (2012) "حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الأغراق والسياسة التجارية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37.

[6] الغالبي، عبد الحسين (2011) "سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر، عمان.

[7] الصادق، علي وأخرون (1997) "نظم وسياسات أسعار الصرف"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

ويمكن توصيف العلاقة الرياضية بين سعر الصرف والميزان التجاري متضمنة مجموعة واسعة من المتغيرات الحقيقية والنقدية مختزلة بصيغة مرونات تنطوي ضمناً على معظم المتغيرات وكما يلي[8]:

$$Esf = (Edx + 1)/(Edx/Esx - 1)$$

بحيث أن:

E_{sf}: مرونة عرض الصرف الأجنبي

E_{dx} :مرونة الطلب على الصادرات

E_{sx}: مرونة عرض الصادرات

وعلى وفق النموذج السابق يمكن تحديد بعض الملامح الهامة لخصائص سوق الصرف، فإذا تساوت مرونة الطلب على الصادرات مع مرونة عرض الصادرات عندها يكون عرض الصرف الأجنبي تام المرونة بغض النظر عن مستوى المرونات الحقيقية للنموذج، أما إذا كان الطلب على الصادرات عديم المرونة عندها يكون عرض الصرف الأجنبي متكافيء سالب المرونة.

وبالمقابل فإن نموذج طلب الصرف الأجنبي سيكون كما ياتي:

$$Edf = (Esm + 1)/(Esm/Edm - 1)$$

بحيث أن:

E_{df}:مرونة طلب الصرف الأجنبي

E_{sm}: مرونة عرض الواردات

E_{dm}: مرونة طلب الواردات

المبحث الثاني: حالة الميزان التجاري العراقي والأسعار الكلية

المطلب الأول: حالة الميزان التجاري العراقي

يعد العراق من البلدان المنتجة والمصدرة للنفط بالمقام الأول (ويكاد الوحيد) خلال العقود الماضية مما سوغ وصف اقتصاده بالريعي أحادي الجانب، وبالتالي فقد ساهمت صادراته النفطية للسوق العالمي بنسبة عالية من

[8] الغالبي، عبد الحسين– مصدر سابق.

الصادرات الكلية تجأوزت 99% في معظم السنوات والعقود فضلاً عن تحقيق فوائض تجارية مهمة على مدى تلك العقود، ويبين الجدول الأتي تلك الفوائض التي حققها العراق خلال العقد المنصرم:

جدول رقم (1): الميزان التجاري العراقي (مليار دولار)

YEAR	EXP	IM	TB
2005.00	23.70	20.00	3.70
2006.00	30.50	20.90	9.60
2007.00	39.60	20.10	19.50
2008.00	63.70	35.50	28.20
2009.00	39.40	38.40	1.00
2010.00	51.80	43.90	7.90
2011.00	79.70	47.80	31.90
2012.00	94.20	59.00	35.20
2013.00	89.80	59.40	30.40
2014.00	84.00	53.20	30.80
2015.00	43.40	39.10	4.30
2016.00	62.00	47.30	14.70

المصدر / 1- وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للاحصاء -مديرية احصاءات التجارة - التقرير السنوي- سنوات مختلفة.

2- البنك المركزي العراقي- النشرة السنوية - سنوات مختلفة.

يُلاحظ تمتع الميزان بفوائض مناسبة شكلت نسبة مهمة من الصادرات أو الأستيرادات بما يمكن الصادرات من تغطية مزيد من الاستيرادات لتمويل وتجهيز ما مطلوب ضمن أطر تنموية معينة، كما يُمكن مُلاحظة التلازم الشديد ما بين أقيام الصادرات وأقيام الواردات (يوضح شكل رقم ((A, B)3) الأنتشار الأتية ذلك التلازم) وما ينطوي عليه ذلك التلازم من قدرة الصادرات على تمويل الواردات.

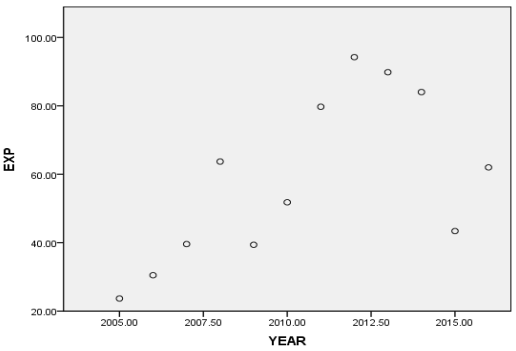

شكل رقم (A) 3: تطور الصادرات

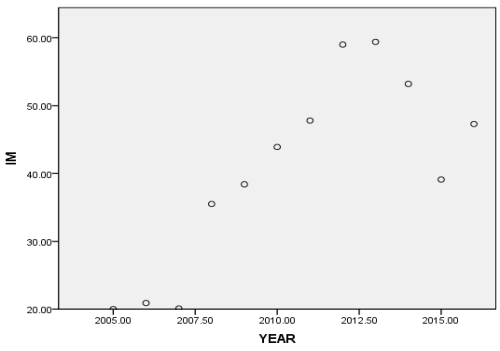

شكل رقم (B) 3: تطور الواردات

أن مجرد النظر إلى شكل الانتشار فإنه ينبيء بوجود تلازم عبر عنه بوضوح تطابق انتشار كلا المتغيرين، بل أن محاولة ربط المتغيرين مع بعضهما يؤكد أرتباطهما القوي بحيث تتحق أمكانية التعبير الاستدلالي الاحصائي بينهما وشكل رقم ((A, B)4) الأتي يوضح ذلك:

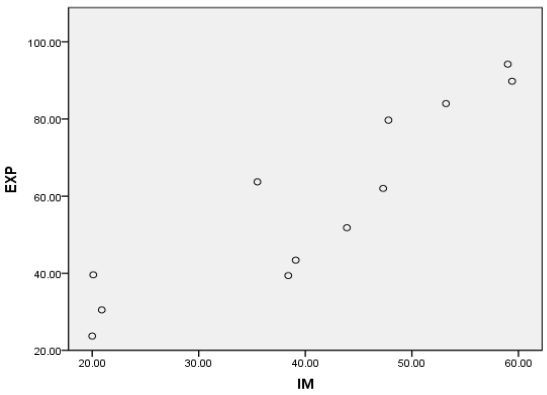

شكل رقم (A) 4: أثر الصادرات على الاستيرادات

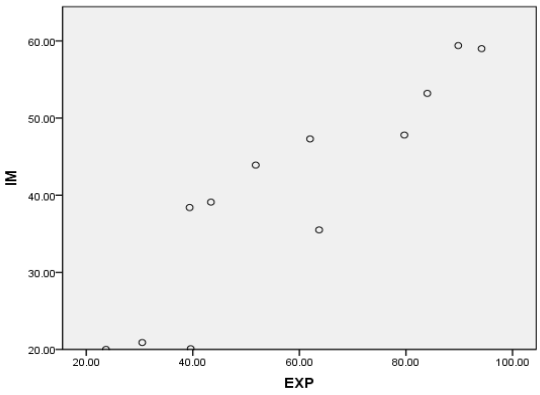

شكل رقم (B) 4: أثر الاستيرادات على الصادارات

وقد عزز التحليل الاحصائي للبيانات حقيقة الارتباط القوي بيت الصادرات والاستيرادات وبمعنوية عالية وذلك حسب النتائج الأتية:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.906[a]	.821	.804	10.67484

a. Predictors: (Constant), IM

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5243.594	1	5243.594	46.016	.000[b]
	Residual	1139.522	10	113.952		
	Total	6383.117	11			

a. Dependent Variable: EXP

b. Predictors: (Constant), IM

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.530	9.647		-.366	.722
	IM	1.536	.226	.906	6.783	.000

a. Dependent Variable: EXP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.906[a]	.821	.804	6.30050

a. Predictors: (Constant), EXP

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1826.654	1	1826.654	46.016	.000[b]
	Residual	396.963	10	39.696		
	Total	2223.617	11			

a. Dependent Variable: IM

b. Predictors: (Constant), EXP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	9.098	4.958		1.835	.096
	EXP	.535	.079	.906	6.783	.000

a. Dependent Variable: IM

وسواء تم النظر إلى الصادرات كداله للاستيرادات أم العكس فإن التحليل الاحصائي يؤكد تلك الدالية كمقاربة معبرة عن التخادم بين المتغيرين نظرياً, حيث يمكن النظر للواردات على أنها الدافع والمحرك للنمو العام ومنه نمو الصادرات، في حين ينظر بوثوق أكبر على أن الصادرات تعد مولاً ممتازاً للواردات ومصداق ذلك يكمن في قيمة معلمتي المتغيرين البالغة 1.536 و 0.535 على التوالي وبارتباطات أحصائية عالية.

اما عن علاقة الاستيرادات بالاسعار الكلية الثلاثة فيمكن الوقوف عليها من خلال التحليل الاحصائي الاتي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.893[a]	.797	.710	7.31299

a. Predictors: (Constant), INF, INT, EXCH

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1471.171	3	490.390	9.170	.008[b]
	Residual	374.358	7	53.480		
	Total	1845.529	10			

a. Dependent Variable: IM

b. Predictors: (Constant), INF, INT, EXCH

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	122.758	35.335		3.474	.010
	INT	-1.393	.645	-.421	-2.159	.068
	EXCH	-.054	.030	-.492	-1.804	.114
	INF	-.266	.207	-.354	-1.285	.240

a. Dependent Variable: IM

ويؤكد التحليل الاحصائي ان جميع انواع الاسعار الكلية تلعب دورا سلبيا بحجم الاستيرادات الا ان الدرجة الاكبر في تلك السالبية كانت لمعدل الفائدة ومرة اخرى لابد من الاشارة الى ان هذه السالبية قد تحمل دلالات فيما لو كان لهذه الاستيرادات بدائل محليه ناهظة وهذا مخالف للواقع , حيث تشكو منظومة الانتاج المحلية من ضعفها ووهنها الشديدين وان كل مايحتاجه السوق المحلي انما يلبى عن طريق الاستيرادات الممولة بحصيلة الصادرات, لذلك ظهر الارتباط والتلازم الوثيق بين الصادرات والاسنيرادات في الفقرة السابقة.

إلا أن ما يثير التساؤل هو طبيعة العلاقة مابين حالة الميزان التجاري العراقي (TB) للمدة قيد الدراسة والمتغيرات السعرية الكلية (سعر الصرف EXCH والتضخم INF وسعر الفائدة INT) والمحلله أحصائياً بنموذج الأنحدار التالي:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.361[a]	.130	-.196	13.89923

a. Predictors: (Constant), INT, EXCH, INF

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	231.952	3	77.317	.400	.757[b]
	Residual	1545.508	8	193.189		
	Total	1777.460	11			

a. Dependent Variable: TB

b. Predictors: (Constant), INT, EXCH, INF

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	57.786	66.823		.865	.412
	EXCH	-.034	.057	-.316	-.594	.569
	INF	-.030	.393	-.041	-.076	.941
	INT	.519	1.215	.162	.427	.681

a. Dependent Variable: TB

حيث بلغت معلمات المتغيرات المذكورة (0.034−) و (0.030−) و (0.519) على التوالي.

أن مايثير التساؤل هو سالبية سعر الصرف, وينبغي أن يكون مؤدى ذلك أن سعر الصرف يؤثر بالميزان التجاري العراقي بعكس الأتجاه بحيث أن أرتفاع سعر الصرف يؤدي أحصائياً إلى تآكل فائض الميزان التجاري للعراق خلال مدة الدراسة، في حين أن أرتفاع ذلك المتغير يعني بالضرورة انخفاض قيمة العملة لمحلية وانخفاض تلك القيمة ينبغي أن يساهم ويؤدي إلى خلق مزيد من الفائض (بثبات العوامل الأخرى)، ويسوغ هذا التناقض القول بإن (العوامل الأخرى) هي غير ثابتة ومن القوة بحيث سلبت من سعر الصرف دوره واثره الطبيعي على الميزان التجاري.[9] كما أن أقتراب القيمة المطلقة لتلك المعلمة من الصفر تؤكد أن سعر الصرف محايداً وغير مكترث لحالة الميزان التجاري الذي يعمل بمعزل عن ذلك السعر، يضاف إلى ذلك أقتراب القيمة المطلقة لمعلمة التضخم من الصفر أيضاً مما يسمح للميزان التحرك بمعزل وبعيداً عن التضخم, مما يسوغ الحكم على أن تلك الاختلالات تعد تشوهاً عميقاً في بنية الاقتصاد العراقي.

ولمزيد من التحقق سنحاول فيما يلي تحليل العلاقة لكل متغير مستقل من المتغيرات الثلاثة للوقوف على اثره منفردا على الميزات التجاري العراقي خلال مدة الدراسة.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	53.192	40.543		1.312	.222
	EXCH	-.028	.031	-.290	-.908	.388

a. Dependent Variable: TB

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15.160	8.975		1.689	.122
	INT	.364	1.006	.114	.362	.725

a. Dependent Variable: TB

فعند تحليل العلاقة مابين الميزان التجاري ومعدل الفائدة برزت معلمة الانحدار الموجبة والتي تتوافق في سلوكها مع سلوك سعر الصرف , حيث ينبغي ان يكون سلوكيهما متعاكسين في الحالة الطبيعية , وبالتالي فانها

[9] شكلت التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي معظم العوامل التي اخرجت سعر الصرف عن مساره ودوره الطبيعي.

تؤشر اختلالا اكثر عمقا في تفاصيل بنية الاقتصاد. فاختلاف اشارة معلمتي الانحدار لكل من معدل الفائدة وسعر الصرف بصورة مستقلة لكل منهما مع الميزان التجاري انما تعكس طبيعية العلاقة فيما بين سعر الصرف وسعر الفائدة من ناحية وبالتالي اختلال كلاهما مع الميزان التجاري.

اما فيما يتصل بالعلاقة بين الميزان التجاري والتضخم فقد اظهر تحليل المعاملات ادناه سالبية معلمة الانحدار في اشارة حاسمة على سالبية العلاقة بين التضخم وفائض الميزان التجاري , ويعد هذا الحسم طبيعيا بل ومرغوبا عندما تكون صادرات العراق معتمدة على اسعارها في الداخل, اما وان الصادرات العرقية تكاد تكون نفطية بالمطلق وبالتالي فانها غير ذات شأن باسعار الداخل. واذا ارتبطت باسعار معينة فستكون الاسعار العالمية وليس المحلية.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	20.130	4.209		4.783	.001
	INF	-.220	.222	-.298	-.988	.346

a. Dependent Variable: TB

ولعل أنحسار دور الصناعة التحويلية وتراجع دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة وضعف التنوع الاقتصادي يقف في مقدمة النتائج الدرامية الناجمة عن تلك الاختلالات والتشوهات في هيكل العلاقات السعرية الكلية، ولعل المظاهر الأتية في جدول رقم (2) و (3) تشكل جزءاً مهماً من تلك النتائج:[10]

جدول رقم (2): تراجع دور المنشآت في الصناعة التحويلية

نوع المنشأة	عدد المنشأت عام		نسبة الإنخفاض
	2001	2005	
صغير	96 ألف	10 ألاف	% 90
متوسط	142	76	% 53
كبير	661	452	% 32

تم تلخيص بيانات الجدول من (أ.د. ربيع خلف صالح، حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الأغراق والسياسة التجارية – مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37 – أذار 2012).

[10] صالح، ربيع خلف (2012) "حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الأغراق والسياسة التجارية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37.

من جدول (2) نُلاحظ انخفاض دور المنشأت في الصناعة التحويلية وما ترتب عن ذلك من أنخفاض عدد المشتغلين ومن أثار سلبية أخرى منها قلة وانخفاض الدخل وزيادة التبعية نحو الخارج.

ويُعد انخفاض كميه الأنتاج الصناعي مؤشر حقيقي وواقعي على الأثر السلبي لسياسة الأغراق على الأنتاج الصناعي فصناعه البطاريات الجافه والسائله والدراجات الهوائيه قد توقفت لعامي 2004 و 2005 بسبب إغراق أو اجتياح السوق من هذه المنتوجات المستورده، وجدول رقم (3) يوضح نسب الانخفاض في بعض تلك الصناعات.

جدول رقم (3): تراجع الأنتاج الصناعي

نوع الصناعة	كمية الأنتاج عام			نسبة الإنخفاض
	2003	2004	2005	
الزيوت النباتية	1712 طن	545 طن	0 طن	% 68
الأحذية الجلدية	425 ألف زوج	---	148 ألف زوج	% 65
التلفزيون	---	33 ألف	11 ألف	% 67
المراوح	---	19 ألف	3 ألاف	% 78
الطباخات الغازية	---	13662	2976	% 89

المصدر: نفس المصدر السابق

مع الأشارة إلى أن هناك ما لا يقل عن 192 منشآة حكومية (شركة عامة تعمل في القطاعات الأنتاجية خارج القطاع النفطي) بنيت معظم هذه المنشآت في عقد السبعينيات بعد أرتفاع أسعار النفط، والتي كان يمكن أن تكون قاعدة للانطلاق بفعل تأثيراتها وترابطاتها الأمامية والخلفية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولتحفيز ونمو القطاع الخاص كدور مكمل في عملية التنمية أديرت هذه الشركات تحت نظام أقتصادي موجه شديد المركزية في مجال الأنتاج والتسعير والتسويق من قبل الحكومة، إذ أستظلت المؤسسات الاقتصادية بنظم الحماية والدعم الحكوميين في ظل استراتيجية أحلال الواردات حيث تتمتع المنشآت بحماية من منافسة المنتجات المستوردة، وحصلت على مدخلاتها من المواد الأولية بأسعار تقل كثيراً عن الأسعار الدولية وبيئة حكومية لا تعير للأسواق وقوى السوق أي أهمية، وبسبب هذه الأجواء لم تهتم أدارات هذه الشركات الأهتمام الجدي بالإنتاجية في ظل انعدام الحوافز والمساءلة من قبل مالكي هذه المنشآت (كونها حكومية اصلاً)، وعلى أساس ذلك في ظل الوضع الحالي أخذت تعاني أغلب هذه المنشآت من تآكل وحداتها ومكائنها بسبب قدمها ومحدودية الصيانة والتحديث فضلاً عن عدم توفر رأس المال التشغيلي اللازم وغياب الدعم المالي والتكنولوجي، وبسبب سياسة الانفتاح التجاري غير المدروس أو المبرمج واغراق السوق بالسلع الرخيصة، فنجد الصعوبة بمكان معأودة الانتاج تحت ظروف المنافسة التجارية غير المتكافئة بسبب أرتفاع كلف الانتاج وتفشي البطالة المقنعة وانخفاض القدرة على المنافسة محلياً ودولياً.

إن الاختلالات والتشوهات التي أتسم بها قطاع الصناعة التحويلية تنسحب على جميع القطاعات العاملة الأخرى الأمر الذي أسس ومنذ عقود عدة لحاله من (التبلد الاقتصادي) بحيث أن المتغيرات التي ينبغي لها أن تكون فاعلة إلى حد التوجيه والقيادة أصبحت عديمة الجدوى ومشلوله وغير مكترثة بما يجري.

المطلب الثاني: الأسعار الكلية والتفاعل المفقود

يُمكن تصنيف الأسعار على المستوى الكلي على أنها الدليل التأشيري واحيانا القائد لمجمل الفاعليات الاقتصادية، كونها مرتبطة عضوياً وسلوكياً مع تلك الفاعليات، بل أن الأسعار الكلية تكون مشتقة من تلك الفاعليات، ولعل من الشائع استنتاج توقعات بشان الأسعار الكلية من المجريات الاقتصادية. فما يحصل في السوق المالي يترك أثراً بات معلوماً على التضخم وسعر الصرف ومن ثم الفائدة (تزامنياً أو غير تزامني)، وكذلك الأمر عندما يتحرك السوق النقدي أو السوق الخارجي أو أي تحركات حكومية تتصل بالسياسة النقدية والسياسة المالية، وقد لا يقف الأمر عند ذلك الحد بل أن المتغيرات السعرية بذاتها ترتبط بعلائق ذاتية تتفاعل فيما بينها فضلاً عن (أو لكي يتم) تفاعلها مع محدداتها الحقيقية والنقدية.

ولعل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم باتت تعد من المسلمات كونها تنظم تطابق مفهومي سعر الصرف الأسمي وسعر الصرف الحقيقي، وطالما يعرف سعر الصرف بوحدات من العملة العراقية مقابل الدولار الامريكي (مثلاً) كذلك يدخل الرقم القياسي العام للأسعار في العراق ومثيله في الولايات المتحدة الامريكية لحساب هذا المؤشر، ويستخدم سعر الصرف الحقيقي الثنائي، هنا، لقياس مدى الأبتعاد عن تعادل القوة الشرائية والذي لو تحقق يبقى سعر الصرف الحقيقي ثابتاً، وهذا المؤشر هو سعر صرف الدينار تجاه الدولار أي معكوس القراءة المتعارف عليها لسعر الصرف وبوحدات ثابتة القوة الشرائية ويحسب بالمعادلة التالية:[11]

$$(Re= (1/E)\ (CPI_{IRAQ}\ /\ CPI_{USA})$$

حيث ان:

Re: سعر الصرف الحقيقي للدينار تجاه الدولار.

E: سعر الصرف الاسمي للدولار بالدينار العراقي.

CPI: الرقم القياسي للاسعار .

[11] أ.د. أحمد بريهي العلي – شبكة الاقتصاديين العراقيين– http://iraqieconomists.net/ar

وبالتالي فإن التلازم الايجابي بين سعر الصرف والتضخم يعد من المسلمات والمتطابقات، والنموذج الأتي يحلل العلاقة الاحصائية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة 2005 إلى 2016 (الواردة بياناتها في الجدول رقم (4) مبيناً الاتجاه الايجابي للتطابق مابين المتغيرين ولكن بقوة تفسيرية (عبر عنها المؤشر R) مقبولة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.715[a]	.511	.462	12.65753

a. Predictors: (Constant), EXCH

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1673.699	1	1673.699	10.447	.009[b]
	Residual	1602.131	10	160.213		
	Total	3275.829	11			

a. Dependent Variable: INF

b. Predictors: (Constant), EXCH

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-124.652	41.587		-2.997	.013
	EXCH	.104	.032	.715	3.232	.009

a. Dependent Variable: INF

جدول رقم (4): الأسعار على المستوى الكلي في العراق

YEAR	INT	INF	EXCH
2005.00	6.00	37.00	1472.00
2006.00	7.00	53.20	1475.00
2007.00	16.00	.50	1472.00
2008.00	16.75	2.90	1203.00
2009.00	8.83	-2.80	1183.00
2010.00	6.25	2.40	1182.00
2011.00	6.00	5.60	1196.00
2012.00	6.00	6.10	1233.00
2013.00	6.00	1.90	1232.00
2014.00	6.00	2.20	1214.00
2015.00	6.00	1.40	1247.00
2016.00	6.00	.50	1285.00

المصدر: 1) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء– مديرية احصاءات التجارة – التقرير السنوي– سنوات مختلفة. 2) البنك المركزي العراقي– النشرة السنوية– سنوات مختلفة.

ولا ينبغي لهذه النتيجة الايجابية أن تكون حاجبة ومغيبة لحقيقة التفاعل السلوكي بين المتغيرات السعرية الكلية، فالأستقصاء الحقيقي لابد أن ينصب على حقيقة العلاقة مابين التضخم وسعر الفائدة وحقيقة العلاقة مابين سعر الفائدة وسعر الصرف (والواردة بياناتهم في الجدول رقم (4))، وفيما يلي التحليل الأحصائي لكل علاقة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.178[a]	.032	-.065	121.97329

a. Predictors: (Constant), INT

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4862.842	1	4862.842	.327	.580[b]
	Residual	148774.824	10	14877.482		
	Total	153637.667	11			

a. Dependent Variable: EXCH

b. Predictors: (Constant), INT

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1240.084	82.649		15.004	.000
	INT	5.298	9.267	.178	.572	.580

a. Dependent Variable: EXCH

ويبين النموذج أعلاه طبيعة العلاقة المشوهه مابين سعر الصرف والتضخم خلال مدة الدراسة فمعلمة الانحدار بين المتغيرين موجبة وبقدرة تفسيرية ومعنوية متهالكتان، وهي نفس النتيجة التي يقدمها النموذج الأتي للعلاقة الاحصائية ما بين سعر الفائدة والتضخم.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.196[a]	.038	-.058	17.74935

a. Predictors: (Constant), INT

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	125.436	1	125.436	.398	.542[b]
	Residual	3150.394	10	315.039		
	Total	3275.829	11			

a. Dependent Variable: INF

b. Predictors: (Constant), INT

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	16.108	12.027		1.339	.210
	INT	-.851	1.348	-.196	-.631	.542

a. Dependent Variable: INF

صفوة القول .. أن العلاقة بين المتغيرات والتي ينبغي أن تكون المتغيرات الحاكمة لأي اقتصاد هي غير منطقية وخارجة عن الادراك في الاقتصاد العراقي، فمعلمة الانحدار السالبة بين معدل التضخم وسعر الفائدة المرافقة لحد تقاطع يقترب في مقداره من مقدار الخطأ المعياري (16.108 و 12.027 على التوالي)، أنما تعكس تباين المقاربة الأحصائية للاقتصاد العراقية عن المنطق العلمي بوناً كبيراً لاسيما مع معامل ارتباط يقترب من الصفر معلناً أن ما يربط بين المتغيرين أنما هو مجرد عبث وليس علاقة قابلة للقياس.

ويمكن تلمس نفس العبث بين معدل الفائدة وسعر الصرف من خلال قيمة معامل الارتباط الصفرية التي قدمها التحليل الاحصائي، ومما يزيد الأمر سوءاً أن الخطأ المعياري لمعلمة الانحدار يقترب في قيمته من ضعف قيمة تلك المعلمة (9.267 و 5.298 على التوالي)، وبذلك يقع النموذج في فخ المعنوية.

المطلب الثالث: قياس العلاقة بين حالة الميزان والأسعار الكلية

سيتم قياس العلاقة الأحصائية بين متغيرات الدراسة (الميزان التجاري وسعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة) على وفق ما تقدم من التحليلات الاحصائية وحسب البيانات الواردة في الجدولين (1 و 4) لقياس أثر كل نوع من الأسعار وكيفية تأثيرها على حالة الميزان التجاري العراقي خلال مدة الدراسة.

1. قياس أثر التضخم:

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.316[a]	.100	.010	12.64791

a. Predictors: (Constant), EXCH

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	177.763	1	177.763	1.111	.317[b]
	Residual	1599.697	10	159.970		
	Total	1777.460	11			

a. Dependent Variable: TB

b. Predictors: (Constant), EXCH

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	61.736	41.555		1.486	.168
	EXCH	-.034	.032	-.316	-1.054	.317

a. Dependent Variable: TB

أن القيمة المتدنية لمعلمة التضخم تعبر عن ضعف تأثر الميزان بالمستوى العام للأسعار وأن الميزان يتأثر بعوامل أخرى غير التضخم، وأن شكل الانتشار رقم (5) الأتي يعزز الفكرة.

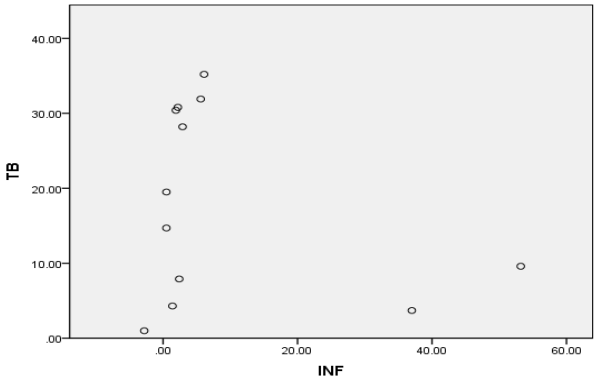

شكل رقم (5): انفصام العلاقة بين التضخم وحالة الميزان

ويبين شكل رقم (5) انفصام العلاقة بين التضخم وحالة الميزان (ما عدا قيمتين شاذتين)، وباستبعاد القيم الشاذة فسوف تتحول المعلمة إلى قيمة صفرية مما يؤدي إلى انفصام تام للعلاقة.

2. قياس أثر سعر الصرف

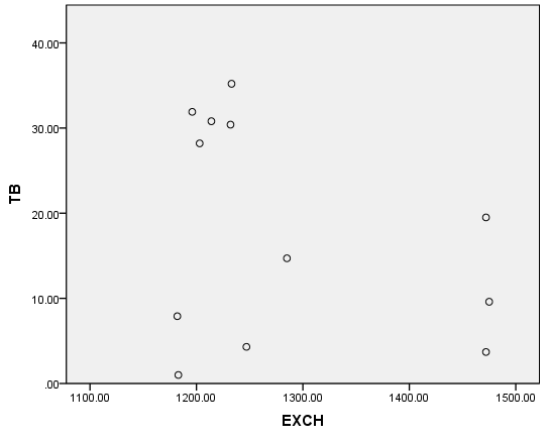

شكل رقم (6): قياس أثر سعر الصرف

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.316[a]	.100	.010	12.64791

a. Predictors: (Constant), EXCH

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	177.763	1	177.763	1.111	.317[b]
	Residual	1599.697	10	159.970		
	Total	1777.460	11			

a. Dependent Variable: TB

b. Predictors: (Constant), EXCH

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	61.736	41.555		1.486	.168
	EXCH	-.034	.032	-.316	-1.054	.317

a. Dependent Variable: TB

المعلمة شبه الصفرية والارتباط المعدوم يعني أيضا فقدان العلاقة المؤثرة بين المتغيرين (الميزان وسعر الصرف).

3. قياس أثر سعر الفائدة

تحمل معلمة الانحدار قيمة يعتد بها (0.36) إلا أن خطأها المعياري ثلاثة أضعافها فضلاً عن تهأوي وضعف ارتباط المتغيرين.

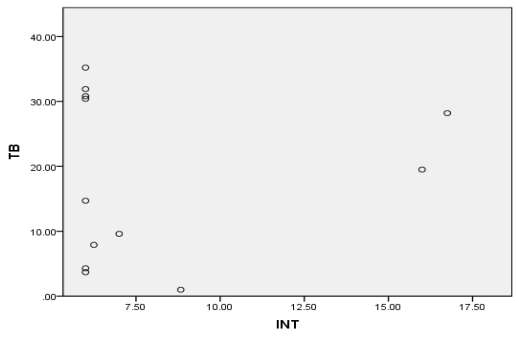

شكل رقم (7): قياس أثر سعر الفائدة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.114[a]	.013	-.086	13.24559

a. Predictors: (Constant), INT

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	23.004	1	23.004	.131	.725[b]
	Residual	1754.456	10	175.446		
	Total	1777.460	11			

a. Dependent Variable: TB

b. Predictors: (Constant), INT

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	15.160	8.975		1.689	.122
	INT	.364	1.006	.114	.362	.725

a. Dependent Variable: TB

الأستنتاجات

أظهرت الدراسة مايلي:

1. أن المتغيرات السعرية مستقلة عن بعضها ولا يوجد تأثير متبادل بينهما.
2. أن كل متغير سعري يعمل دونما أي أستجابة للمتغيرات الاخرى.
3. أن كلاً من الصادرات والواردات وبالتالي الميزان التجاري يخضعون لمحددات أخرى غير الأسعار الكلية.
4. وجود ارتباط قوي بين الصادرات والواردات، بحيث أن الصادرات لها القدرة الكاملة على تغطية الواردات.
5. أن ضعف العلاقة (أو أنعدامها) بين الأسعار الكلية والميزان تفيد أن ما يجري في العراق ليس فعاليات اقتصادية بالمفهوم العلمي (أنتاج – توزيع – أستهلاك).
6. أن قوة العلاقة بين عناصر الميزان (واردات واستيرادات) وقدرة الصادرات على تغطية الاستيرادات تعني أن نشاط التسوق هو الغالب على الأنشطة الممارسة فعلاً.

التوصيات

إعادة الهيبة والقوة للمتغيرات السعرية الكلية لتكون فاعلة وقائدة للانشطة الاقتصادية من خلال مايلي:

1) تنشيط القطاعات الأنتاجية المختلفة لتقليل الاعتماد على النفط الخام وجعله يحتل مراتب متأخرة في الصادرات وتمويل الموازنة.

2) تحفيز النظام المصرفي ليلعب دوراً فاعلاً في دعم البرامج التنموية.
3) توفير البنية التحتية المناسبة بغية خفض تكاليف الأنتاج وخلق التنافسية.
4) خلق بيئة قانونية وتشريعية محفزة للبنيان الأنتاجي والتنموي.

المصادر

1) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، سنوات مختلفة.
2) خلف، فليح حسن (2007) "الاقتصاد الكلي"، دار جدار للكتاب، ط1، عمان.
3) سعد الدين، نزار و قطف، أبراهيم (2006) "الاقتصاد الكلي– مباديء وتطبيقات"، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
4) شندي، أديب قاسم (2006) "سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.
5) الصادق، علي وأخرون (1997) "نظم وسياسات أسعار الصرف"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
6) صالح، ربيع خلف (2012) "حماية الصناعة التحويلية في العراق بين مكافحة الأغراق والسياسة التجارية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37.
7) العمر، حسين (1997) "اثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي"، مجلة جامعة الملك سعود، م9، العلوم الادارية 2، الرياض.
8) الغالبي، عبد الحسين (2011) "سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر، عمان.
9) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية أحصاء التجارة، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
10) Mankiw, G. N. (2008) *Principles of Economics*, Fifth Edition. Ohio: Thompson South–Western.
11) Rubio, O.B., Berke, B. and Esteve, V. (2016) The Effects of Competitiveness on Trade Balance: The Case of Southern Europe. *Economics* 10(2016-30), 1-26.